

## جرائم السبي آي آيه والتواطؤ البولندي؟

في مارس/آذار 2008، باشر مكتب مدعي عام وارسو تحقيقاً في مزاعم طال عليها العهد بأن بولندا قد استضافت ما بين 2003 و2005 مركزاً سرياً للاعتقال تابعاً لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (السي آي آيه). وفي يونيو/حزيران 2008، أحيل التحقيق على المكتب الوطني للنائب العام، وأعطى أولوية قصوى.

إنَّ أخضع المعتقلون الذين وضعوا في حجز السي آي آيه للتعذيب - بما في ذلك لأساليب من قبيل «الإيهام بالإغراق» - وجرى إخفاؤهم قسراً. وإذا ما أثبت التحقيق وجود «الموقع الأسود» للسي آي آيه في بولندا، فمن الممكن أن يعتبر مسؤولون بولنديون ضالعين في مثل هذه الجرائم.

وقد رحبت منظمة العفو الدولية بالتحقيق، باعتباره خطوة نحو مساءلة الحكومات الأوروبية عن تورطها في برنامج الاعتقال السري للسي آي آيه.

وكان تحقيق سابق أجرته لجنة برلمانية في بولندا في 2005 قد ادعى أنه ثبت بصورة قطعية عدم وجود مركز اعتقال للسي آي آيه في بولندا في الفترة المذكورة، ولكن معطيات التحقيق ونطاقه ومنهجه لم تعلن أبداً على الملأ.

وينبغي أن يكون الأمر مختلفاً هذه المرة. إنَّ ينبغي أن يكون التحقيق صارماً وغير متحيز وشفافاً. كما ينبغي أن يتاح للجمهور هذه المرة تفحص الأساليب التي استخدمت والمعطيات التي تم التوصل إليها، وأية تهمة أو إجراءات قضائية تنجم عنه.



## أضف صوتك إلى الدعوة من أجل الحقيقة والمساءلة.

الصورة: برج مراقبة بالقرب من مدرسة المخابرات البولندية التي يعتقد أنها تضم مركز اعتقال سرياً للسي آي آيه على أطراف ستاري كيكوتي، بولندا، ديسمبر/كانون الأول 2005.  
رقم الوثيقة: © AP Photo/Czarek Sokolowski. Index: EUR 37/001/2009

### سيادة رئيس الوزراء

تحية طيبة وبعد... أرحب بالتحقيق الذي يجريه المكتب الوطني للنائب العام في مزاعم استضافة بولندا لمركز اعتقال سري تابع للسي آي آيه، حيث ارتكبت جرائم تشمل التعذيب والإخفاء القسري.

وأطلب منكم، سيادة رئيس الوزراء، ضمان أن يكون التحقيق وافياً وغير متحيز وشفافاً وفعالاً.

### وأدعوكم إلى:

- إصدار تقرير حول نطاق ومنهجية التحقيق، وإلى ضمان نشر ما يتوصل إليه من معطيات على الملأ، سواء أترتبت عليه أي إجراءات مقاضاة أم لا.
- ضمان عدم النذرع بأسرار الدولة للحيلولة دون التدقيق القضائي في انتهاكات حقوق الإنسان ضمن التحقيق، أو دون تمتع ضحايا التعذيب والاختفاء القسري بحقوقهم في الإنصاف والتعويض.
- إصدار بيان بأن من يتعاونون مع التحقيق لن يواجهوا المقاضاة بسبب خرقهم قوانين أسرار الدولة.
- ضمان عدم إصدار النائب العام أية قرارات تمنح حصانة لأحد من المقاضاة على تورطه في انتهاكات لحقوق الإنسان مقابل تقديمه للمعلومات.
- الطلب إلى الحكومات الأخرى، ولا سيما حكومة الولايات المتحدة، التعاون مع التحقيق وتقاسم جميع المعلومات ذات الصلة التي لديها بشأن الاعتقالات السرية من جانب السي آي آيه في بولندا مع الحكومة البولندية.

الاسم

البلد

ألق طابعاً  
بريدياً

### رئيس الوزراء دونالد تاسك

PRIME MINISTER DONALD TUSK

Kancelaria Prezesa Rady Ministrów

Al. Ujazdowskie 1/3

00-583 Warszawa

Poland

الصورة: بوابة تابعة المطار في سزيماني، شمال شرق بولندا، 2005.  
رقم الوثيقة: © REUTERS. Index: EUR 37/001/2009

58 Szczytno

דפוס  
המדינה



המשרד  
הביטחון

זכרונות  
ממלחמת

גرائم السي  
آي آيه والتواطؤ  
البولندي؟

فلنواجه الإرهاب  
بالعدالة



منظمة العفو  
الدولية

